

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠١٣/٧١٩

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة
ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين، جواد الشوا

المميز :- مساعد رئيس النيابة العامة .

المميز ضده :-

بتاريخ ٢٠١٣/١/٧ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف جزاء عمان بالقضية رقم (٢٠١٢/٣٧٩٢٩) تاريخ ٢٠١٢/١٢/٢ المتضمن رد الاستئناف وتأييد قرار محكمة صلح جزاء عمان في القضية رقم (٢٠١٢/٣٠٣٩) القاضي بعدم توافر شروط تسليم المميز ضده .

طالباً قبول التمييز شكلاً، وفي الموضوع نقض القرار المميز للسببين التاليين:-

١- أخطأت محكمة الاستئناف بقرارها حيث جاء مخالفاً للقانون ذلك أن شروط التسليم جميعها متوافرة في ظروف هذه الدعوى.

٢- لقد جانبت المحكمة الصواب في تفسير نصوص الاتفاقيات وتطبيقها على واقعة هذه الدعوى.

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن وقائع هذه الدعوى تتلخص أنه ورد كتاب إدارة الشرطة العربية والدولية (الانتربول) رقم تسليم المواطن الأردني بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٣ بطلب إلى السلطات السعودية بجرم الاختلاس وصادر بحقه أمر قبض .

نظرت محكمة الصلح بالدعوى وبتاريخ ٢٠١٢/٤/٣٠ وفي القضية رقم (٢٠١٢/٣٠٣٩) قضت بعدم توافر شروط التسليم بحق المطلوب تسليمه المواطن الأردني

لم يرتض مساعد النائب العام في عمان بالقرار المذكور فطعن فيه استئنافاً حيث قضت محكمة استئناف عمان بالقضية رقم (٢٠١٢/٣٧٩٢٩) تاريخ ٢٠١٢/١٢/٢ برد الاستئناف موضوعاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

لم يرتض مساعد رئيس النيابة العامة بالقرار المذكور فطعن فيه بهذا التمييز .

وبالرد على سببي التمييز :-

فإننا نجد أن الدولة طالبة التسليم هي المملكة العربية السعودية، وأن الدولة المطلوب إليها التسليم هي المملكة الأردنية الهاشمية، وأن كلتا الدولتين موقعتان على اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي لعام ١٩٨٣ أي أن الاتفاقية المذكورة هي الواجبة التطبيق، حيث إنه لا يوجد اتفاقية ثنائية بين الأردن والسعودية لتسليم المجرمين الفارين.

وباستعراض المادة (٤٠/أ) من اتفاقية الرياض نجد أنها تنص على ((من وجه إليه الاتهام عن أفعال معاقب عليها بمقتضى قوانين كل من الطرفين المتعاقدين (طالبة التسليم والمطلوب إليه التسليم) بعقوبة سالية للحرية مدتها سنة أو بعقوبة أشد في قانون أي من الطرفين - أيأ كان الحد الأقصى والأدنى في تدرج العقوبة المنصوص عليها -)) .

ويستفاد من نص المادة (٤٠/أ) سائلة الإشارة إلى أنه يشترط للتسليم أن لا يقل الحد الأدنى للعقوبة المقررة على الجرم عن سنة في كلا الدولتين طالبة التسليم والمطلوب إليها التسليم،

وحيث نجد أن الدولة طالبة التسليم وهي المملكة العربية السعودية تطبق أحكام الشريعة الإسلامية على جرم الاختلاس، وأن عقوبة الاختلاس وفقاً لذلك هي التعزير، وهي - أي عقوبة التعزير - غير محددة سلفاً ويترك فيها الأمر للقاضي في تحديد وتقدير نوع العقوبة ومقدارها بأن تكون توبيخاً أو ضرباً أو حبساً لمدة معينة، وهذا لا ينطبق مع شرط الحبس لمدة سنة كحد أدنى للعقوبة حتى يتوفر شرط التسليم، ما نجد معه أن شرط التسليم وفقاً للمادة (٤٠/أ) من اتفاقية الرياض آنفة الذكر غير متوفر.

ومن جهة أخرى فإنه وبالرجوع إلى المادة (١٤) من قانون تسليم المجرمين الفارين لسنة ١٩٧٢ نجد أن تلك المادة تشترط في الإفادات والشهادات التي يجوز قبولها كدليل في الإجراءات التي تتخذ أن تكون قد أعطيت تحت القسم .

ونجد من استعراض ملف طلب التسليم أن البيانات التي يستند إليها هي كشف حساب المطلوب تسليمه وإخبار صادر عن المدعي دون أن تؤخذ شهادته تحت القسم ودون تقديم أية بيعة قانونية وفقاً لقانون البيانات الأردني خلافاً للمادة (١١) من قانون تسليم المجرمين الفارين لسنة ١٩٧٢ ما نجد معه أن ما قرره محكمة الاستئناف تأييداً لمحكمة الصلح من عدم محاكمة المطلوب تسليمه أمام المحاكم الأردنية موافق للقانون ولنصوص الاتفاقية (الرياض) وهذين السببين لا يردان على القرار المميز ويتعين ردهما.

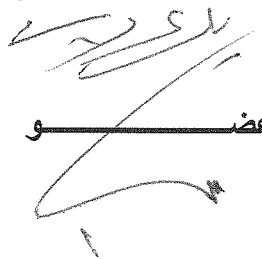
لهذا وبناء على ما تقدم نقرر رد التمييز موضوعاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٢٠ رجب سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٣٠/٥/٢٠١٣ م.

القاضي المترئس

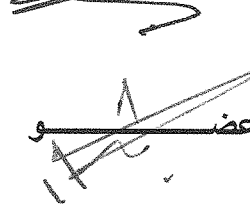


عضو



عضو

عضو



رئيس الديوان



دقق/ أ. ك

